الأنباء
الاثنين 30 مارس 2015

القمة العربية الـ 26

سبعون عاماً من العمل العربي المشترك

شرم الشيخ 28 - 29 مارس 2015

أكد في كلمته الختامية لقمة شرم الشيخ على العمل لتطوير أساليب صيانة الأمن القومي العربي

السيسي: القادة العرب قرروا اعتماد مبدأ إنشاء قوة عسكرية عربية بمشاركة اختيارية

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ملقيا كلمته في ختام القمة العربية الـ26 في شرم الشيخ أمس (أ.ف.ب)

شرم الشيخ ـ كونا: أعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي امس أن القادة العرب «قرروا اعتماد مبدأ انشاء قوة عسكرية عربية تشارك فيها الدول اختياريا».

وأوضح الرئيس السيسي في ختام أعمال القمة العربية الـ26 برئاسته أنه سيتم تشكيل فريق رفيع المستوى تحت اشراف رؤساء أركان القوات المسلحة بالدول الاعضاء لدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالقوة المشتركة وتشكيلها. واضاف أن «القادة تعهدوا باستمرار العمل والتواصل خدمة للقضايا العربية واعلاء للمصالح المشتركة وتعزيزا للتضامن العربي في شفافية واخلاص».

وذكر السيسي أن القمة «نجحت في ضخ دماء الأمل والتضامن في شرايين العمل العربي المشترك في الذكرى الـ70 لرفع لواء جامعتنا العربية العريقة وفي بلورة أهداف سنعمل على تحقيقها خلال رئاستنا للدورة الـ26».

وأشار في كلمته الى ان «التحديات التي تواجه أمننا القومي العربي هي ولا شك تحديات جسام»، مؤكدا العمل «مجتمعين» على استمرار بحث التدابير اللازمة لمجابهتها.

وأكد على العمل كذلك على «تطوير الأساليب والآليات الجماعية اللازمة لصيانة أمننا القومي العربي استنادا الى (اعلان شرم الشيخ) لصيانة الأمن القومي الصادر عن القمة حفاظا على أمتنا وتحقيقا لتطلعات شعوبها نحو غد أفضل».

واعتبر الرئيس السيسي ان «المحن التي تمر بها أمتنا العربية وعلى عظمها الا أنها قد كشفت عن معدن أصيل لرجال تلك الأمة وعن حجم الروابط والمصالح والآمال المشتركة التي تجمع منطقتنا العربية».

وأعرب عن الشكر والتحية للقادة العرب على تشريفهم لمصر، مثنيا كذلك على دور الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي وموظفي الأمانة العامة على جهودهم في الاعداد لاجتماعات الدورة.

العربي: الاتصالات بدأت لإنشاء القوة العربية المشتركة
شكري: سيتم تشكيلها وسبل تدخلها في 4 أشهر

القاهرة ـ الأناضول: قال نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إن اتصالات بدأت مع الجامعة للمشاركة في القوة العربية المشتركة، مشيرا إلى أن الانضمام إلى هذه القوة «اختياري» لمن يريد. في الوقت الذي قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إن هناك إطارا زمنيا محددا بـ 4 أشهر لتشكيل القوة وتحديد مهامها واختصاصاتها وسبل تدخلها.

وأوضح العربي في مؤتمر صحافي مشترك، عقب انتهاء أعمال القمة العربية الـ26، في منتجع شرم الشيخ أمس أن اتصالات بدأت منذ أمس الاول مع الجامعة العربية بشأن القوة العربية المشتركة، التي تم إقرارها في اجتماع القادة العرب، خلال قمتهم التي انتهت امس.

وأوضح أنه «كان هناك إجماع بين جميع الدول على إقرار مبدأ قوة عربية مشتركة، إلا أن المشاركة تبقى اختيارية لمن يريد».

وأشار العربي إلى أن «العراق لم يرفض المبدأ، وإنما يريد مزيدا من المشاورات والنقاشات، وهو ما سأقوم به خلال اتصالات مع رؤساء الأركان في كل الدول، لعرض الرؤية عليها بشكل أكبر».

وأضاف: «ليس الهدف هو تجميع قوة ووضعها في مكان أو آخر، وإنما التنسيق لتشكيل قوة موحدة، يتم الاستعانة بها في حال اتخاذ قرار سياسي».

وتابع: «من المقرر أن يتم اجتماع رؤساء أركان الجيوش العربية خلال شهر، لبدء تنفيذ القرار»، مشيرا إلى أنه «حتى الآن لم نتفق بعد على طريقة تدخل القوة العربية المشتركة».

ولفت العربي إلى أن وجود «القوات العربية المشتركة سيكون رادعا للتهديدات الارهابية، ومن الطبيعي إذا تعرض الأمن العربي للتهديد فهذه القوة تشكل لدرء هذا التهديد».

وأوضح الأمين العام للجامعة، أن ما يحدث في اليمن خلافات سياسية وليست طائفية، فلم يعرف العرب الفرق بين السنة والشيعة، مشيرا إلى أن القادة لديهم قدر عال من التوافق والعمل على استعادة الاستقرار وتفعيل المسار السياسي طبقا لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي.

واضاف أن سورية أخذت حيزا كبيرا في مناقشات القادة العرب، وكان هناك إجماع على ضرورة العمل للمسار السياسي والحل يتسق مع جنيف 1 وإرادة الشعب السوري.

من جانبه قال وزير الخارجية المصري سامح شكري إن «القوة العربية المشتركة ستجسد قوة هذه الأمة لردع المعتدين».

وأشار إلى أن تشكيل القوة، وتحديد مهامها واختصاصاتها وسبل تدخلها، يأتي في إطار زمني محدد بـ 4 أشهر.

وأضاف: «كلما زاد عدد الدول المشاركة في القوة العربية، كلما زاد تأثيرها على الأرض».

وأشار إلى أن «القوة المشتركة ستعمل عند تعرض أي بلد عربي للإرهاب أو الاعتداء الخارجي».

وردا على سؤال حول المصالحة مع قطر، قال شكري: «مصر تعمل على توثيق علاقتها بكافة الدول العربية ولا تعمل على خلق هوة بينهم وسنظل نعمل من أجل هذا الهدف».

سعود الفيصل: كيف يدعو بوتين لحل سلمي ويستمر في دعم النظام السوري؟!

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي يلقي كلمته خلال ختام فعاليات القمة العربية الـ 26 في شرم الشيخ أمس (أ.ف.ب)

القاهرة ـ وكالات: طالب صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أمس الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن تكون مساعي موسكو في علاقتها مع النظام السوري تتماشى مع التسوية العاجلة للأزمات التي سبق أن تحدث عنها بوتين في رسالته للقادة المشاركين في القمة العربية.

وقال وزير الخارجية السعودي في كلمته خلال ختام فعاليات القمة العربية الـ 26 امس: ان «الرئيس الروسي يتكلم عن المشاكل التي تمر بالشرق الأوسط وكأن روسيا ليست مؤثرة على هذا المشهد، وعلى سبيل المثال سورية، هم يتكلمون عن مآسي الوضع في سورية بينما هم جزء أساسي من المآسي في المشهد السوري، يمنحون من الأسلحة للنظام السوري ما هو فوق حاجته لمحاربة شعبه، ويمنحونه الأسلحة الاستراتيجية رغم ان القانون الروسي نفسه يمنع روسيا من بيع السلاح للدول التي تستخدمه في الهجوم وليس الدفاع».

وتساءل الفيصل: «كيف نستطيع أن نأخذ ما يعرضه علينا جميعا، هل هو استخفاف بآرائنا حول مصالح الشعب العربي في سورية؟.. هل هو عدم شعور بالكارثة التي حدثت في سورية؟.. هل يجوز وهو صاحب اختيار طريق جنيف 1 ، وجنيف 2، حل المشكلة السورية؟ ألا يحق أن نسأل كيف يدعو لهذا الحل السلمي وفي الوقت نفسه يستمر في دعم النظام السوري الذي فقد شرعيته؟». وطالب الفيصل خلال كلمته من روسيا بأن تكون مساعيها في علاقتها مع النظام السوري «تتماشى مع الأهداف التي ذكرها في رسالته» للقادة العرب، مضيفا «لا أريد ان نقف ضد روسيا او لا نراعي مصالح روسيا، بل نريد مصالح مع روسيا، ونريد النظر لها كبلد صديق يريد الخير لنا».

وكان الرئيس الروسي فلادمير بوتين قال في رسالة، لقادة الدول العربية في القمة الـ 26، إن بلاده تولي أهمية للتسوية العادلة للأزمات في كل من سورية وليبيا واليمن، عن طريق حوار شامل، والبحث عن مصالحات وطنية عامة. وأضاف الرئيس الروسي في رسالته التي تلاها في ختام القمة نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي: «نولي اهتماما كبيرا بالتسوية العاجلة للأزمات في كل من سورية وليبيا واليمن، على أساس مبادئ القانون الدولي عن طريق حوار شامل والبحث عن مصالحات وطنية عامة».

وزير خارجية اليمن: «عاصفة الحزم» أوقفت نقل عتاد عسكري للحوثيين بطائرات إيرانية

شرم الشيخ ـ أ.ش.أ ـ رويترز: أعرب وزير الخارجية اليمني رياض ياسين عن شكره لمصر والأمانة العامة للجامعة العربية ولكل الأشقاء العرب خاصة دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية، لحرصهم على دعم اليمن والوقوف إلى جواره ومساندة القمة للشرعية الدستورية الممثلة في الرئيس منصور هادي.

وأكد ياسين ـ في مؤتمر صحافي في ختام أعمال القمة العربية ـ أن «عاصفة الحزم» نجحت في منع وصول طائرات إيرانية محملة بمعدات عسكرية إلى الحوثيين وأضاف «الحملة العسكرية... منعت استمرار الخط الجوي الذي كان يأتي من طهران .. طائرتان على الأقل يوميا تأتي لهم بمعدات عسكرية».

وتابع: إن الهدف من عاصفة الحزم هو ايقاف العمليات المسلحة واستئناف العملية السياسية فيما بعد عندما تهدأ الأمور لتنفيذ آليات المبادرة الخليجية التي وافق عليها الجميع. وأضاف أن هذه العملية تتبعها إعادة تنظيم الجيش وإعادة جهود التنمية لليمن. وشكر خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز لما قدمه من دعم لليمن ولكل الدول المشاركة في الائتلاف المشارك في العمليات العسكرية. وأوضح ما يحدث هو عملية اضطرارية حيث اضطررنا إلى طلب التدخل العسكري ضد انقلاب الحوثيين على الشرعية واحتجاز الرئيس، مؤكدا أن اليمن كله موحد من الناحية الدستورية الشرعية ومع العملية السلمية.

«إعلان شرم الشيخ»: استمرار «عاصفة الحزم».. وإنشاء قوة عربية مشتركة

القاهرة ـ وكالات: أصدر القادة العرب في ختام مشاركتهم بالقمة العربية العادية السادسة والعشرين، امس، بيانا ختاميا باسم «إعلان شرم الشيخ».

وهيمنت على القمة، في مدينة شرم الشيخ على مدار يومي 28 و29 مارس الجاري الأزمة اليمنية، على وقع عملية «عاصفة الحزم» العسكرية، التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن ضد الانقلاب الحوثي على الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي.

وتعهد القادة في البيان الختامي بتوحيد الجهود والنظر في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية لصيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات والتطورات المتسارعة.

وأشار الأمين العام لجامعة الدول العربية د.نبيل العربي الذي تلا «اعلان شرم الشيخ» في الجلسة الختامية الى «التحديات المرتبطة بالممارسات الإجرامية لجماعات العنف والارهاب التي تتخذ الدين ذريعة لوحشيتها».

استنفاد كل السبل للوصول لحل سلمي ينهي الانقلاب الحوثي استدعى تحركاً عربياً ودولياً

تحقيق التكامل الاقتصادي العربي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي العربي

وأكد على «الاحتفاظ بكل الخيارات المتاحة بما في ذلك اتخاذ اللازم نحو تنسيق الجهود والخطط لإنشاء قوة عربية مشتركة لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا ولصيانة الأمن القومي العربي والدفاع عن أمننا ومستقبلنا المشترك وطموحات شعوبنا وفقا لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والشرعية الدولية».

وأشار الاعلان الى «تكريس القمة العربية أعمالها لبحث التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وتشخيص أسبابها والوقوف على الإجراءات والتدابير اللازمة لمجابهتها».

وأوضح أن «هذه التحديات تتطلب تضافر الجهود واستنفار الإمكانيات على شتى الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما يحفظ وحدة التراب العربي ويصون مقدراته وكيان الدولة والعيش المشترك بين مكوناته».

وأكد «اعتزاز القادة العرب بالجامعة العربية في الذكرى الـ 70 لإنشائها والالتزام بمقاصد الزعماء والقادة المؤسسين من ضرورة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها ومحافظة على تراثها المشترك التي تجسدت في ميثاق جامعة الدول العربية 1945».

وأشار الى أن «مفهومنا للأمن القومي العربي ينصرف الى معناه الشامل وبأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية من حيث قدرة الدول العربية على الدفاع عن نفسها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وتقوية ودعم هذه القدرات من خلال تنمية الإمكانيات العربية في مختلف المجالات».

وأشار البيان الى «استشعار أن الأمن القومي العربي قد بات تحت تهديدات متعددة الأبعاد، فبنيان الدولة وصيانة أراضيها قد أضحيا محل استهداف في أقطار عربية عديدة».

كما لفت الى المتابعة بقلق «اصطدام مفهوم الدولة الحديثة في المنطقة العربية بمشروعات هدامة تنتقص من مفهوم الدولة الوطنية وتفرغ القضايا العربية من مضامينها وتمس بالتنوع العرقي والديني والطائفي وتوظفه في صراعات دموية برعاية أطراف خارجية».

وأضاف أن «التحديات العربية باتت شاخصة لا لبس فيها ولا تحتاج الى استرسال في التوصيف بقدر الحاجة الى اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها»، مشيرا إلى أن ذلك «قد تجلى بشكل ملموس في المنزلق الذي كاد اليمن أن يهوي اليه».

وأوضح أن هذا «ما استدعى تحركا عربيا ودوليا فاعلا بعد استنفاد كل السبل المتاحة للوصول الى حل سلمي ينهي (الانقلاب الحوثي) ويعيد الشرعية وسيستمر الى أن تنسحب الميليشيات الحوثية وتسلم أسلحتها ويعود اليمن قويا موحدا».

وأكد الإعلان أن التأييد العربي التاريخي للقضية الفلسطينية المحورية «كونها قضية كل عربي» سيظل قائما «حتى يحصل الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة والثابتة في كل مقررات الشرعية الدولية ووفقا لمبادرة السلام العربية».

وعن التطورات في ليبيا ذكر الإعلان أن «المرحلة الانتقالية منذ عام 2011 قد أورثت دولة ضعيفة ازدادت ضعفا اثر انتشار وسيطرة قوى متطرفة معادية لمفهوم الدولة الحديثة على مناطق ليبية».

ولفت كذلك الى «تدخلات قوى خارجية تسعى لتوجيه مستقبل الشعب الليبي».

وأشار كذلك الى أن معاناة العراق منذ عام 2003 من عمليات إرهابية ممنهجة أثرت سلبا على قدرته في بسط سيطرته على كامل أراضيه وضبط الاستقرار فيه.

وأكد الاعلان كذلك أن «العنف في سورية أنتج تطرفا حولها الى ساحة لصراعات إقليمية ودولية بالوكالة، ما أفضى الى غياب دور الدولة ومؤسساتها عن ربوع البلاد وعدم قدرتها على حماية شعبها والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها».

وتعهد القادة العرب «ببذل كل جهد ممكن والوقوف صفا واحدا حائلا دون بلوغ بعض الأطراف الخارجية مآربها في تأجيج نار الفتنة والفرقة والانقسام في بعض الدول العربية على أسس جغرافية أو دينية أو مذهبية أو عرقية».

وشدد على «أهمية الحفاظ على تماسك كيان كل دولة عربية وحماية لأراضيها وسيادتها واستقلالها ووحدة ترابها وسلامة حدودها والعيش المشترك بين مواطنيها في إطار الدولة الوطنية الحديثة التي لا تعرف التفرقة أو تقر التمييز».

وأكد أيضا على «ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وعلى انضمام اسرائيل الى معاهدة منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط وكذا على إخضاع جميع المرافق النووية لدول منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك ايران لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وعلى الجانب الاقتصادي، أكد الاعلان أن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي العربي بما في ذلك استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق الأمن الغذائي ومبادرة السودان بهذا الشأن».

وشدد كذلك على أهمية «التنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد وتضييق الفجوة الغذائية العربية والإدارة المستقبلية للموارد المائية تحقيقا للأمن المائي العربي».

وأعرب الاعلان في الختام عن الشكر لمصر ورئيسها عبد الفتاح السيسي «على دقة التحضير للقمة العربية والتنظيم المحكم والادارة الجيدة لأعمالها»، وكذلك للامين العام لجامعة الدول العربية ومسؤولي الأمانة العامة لما بذلوه من جهد لإنجاح أعمال القمة.